



المناطق الحرة في الإمارات

دراسة تحليلية العدد (2015/1)

التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة



إعداد: أحمد العنانبة

إشراف: د. مطر أحمد آل علي

تاريخ الإصدار: يناير 2015

إصدار: إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية

قائمة المحتويات

- 4..... مقدمة
- 5..... أولاً: المناطق الحرة في الإمارات
- 7..... ثانياً: التجارة الخارجية للمناطق الحرة
- 9..... أهم صادرات السلع للمناطق الحرة 2013:
- 10..... أهم سلع إعادة تصدير المناطق الحرة 2013:
- 11..... أهم سلع واردات المناطق الحرة 2013:
- 12..... ثالثاً: الهيكل الجغرافي لتجارة المناطق الحرة في الإمارات
- 14..... التوصيات والخاتمة

وزارة الاقتصاد ومن الدور المحوري لها في تبيان وتحليل ونشر ما يتعلق بالاقتصاد الوطني ومنها التجارة الخارجية غير النفطية، وفي هذا العدد ستسلط الضوء على تجارة المناطق الحرة العاملة في الدولة، حيث أن نشر هذه الأرقام من شأنها تعزيز مكانة الإمارات على الساحة العالمية والاقليمية في الجانب التجاري والتنافسي، ومتماشية مع أهداف السياسة التجارية للدولة والتي تقوم على الانفتاح التجاري.

وانطلاقاً من الدور المناط للوزارة والمتمثل في تنمية التجارة الخارجية وتحليل الفرص والمخاطر التي تؤثر على هذا القطاع من خلال إصدار مجموعة من التقارير تتناول فيها قطاع التجارة الخارجية، ويأتي تقرير التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة من ضمن هذه التقارير التي تأمل الوزارة أن تساعد من خلالها متخذي القرار والمصدرين والمستوردين والمستثمرين الإماراتيين على وضع إستراتيجياتهم التسويقية التي تساهم في تنمية قطاع التجارة الخارجية وتنويعها بهدف الانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي لزيادة تنافسية الدولة التجارية على المستوى العالمي.

وهذا التقرير يسلط الضوء على حركة التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة وهيكلها الجغرافي، ويبين أهم السلع وفق النظام المنسق (HS CODE) إضافة إلى احتوائه على معلومات تتعلق بالمناطق الحرة بالدولة وغيرها من المعلومات.

والدراسة مستمدة ومنبثقة من رؤية الوزارة والتي تنص على " اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة"،

ورسالتها التي تنص على " تنمية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنوع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة".

وبمجرد ان يتم ذكر ما تحقق في المجال التجاري ومنها مرتبة الإمارات في تقرير منظمة التجارة العالمية 2014 والذي صنّف الدولة في المرتبة السادسة عشر عالمياً، والاولى عربياً واقليمياً ولأول مرة تحتل هذه المرتبة في جانب الصادرات السلعية خلال عام 2013 وتعد المرتبة إنجازاً كبيراً، أما في جانب الواردات فحلت في المرتبة عشرين. فكان لا بد من أن يرافق هذا الانجاز توجه وطني يعزز الانجازات المكتسبة وما تحقّق عالمياً وضرورة ديمومته والقفز إلى مراتب متقدمة والاهتمام بكافة القطاعات المكونة للنتائج المحلي الإجمالي للدولة ومنها التجارة الخارجية.

مقدمة

شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، حيث سجل مستويات أداء عالية مقارنة مع اقتصادات مشابهة وذلك بفضل التنوع وسياسة الاقتصاد المنفتح والحر حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014 ما قيمته ترليون و 478 مليار درهم عام 2013 بنسب نمو 8.1% بالأسعار الجارية مقارنة مع 2012 وبلغت نسبة النمو بالأسعار الحقيقية 5.2%، أما الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية فوصلت نسبة النمو إلى 9.1% خلال نفس فترة المقارنة. ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي ما بين 4% - 5% خلال 2014 والسنوات القادمة.

ويعد حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول عالمياً في الثقة بالحكومة وامتانة الاقتصاد والقدرة على تحفيز الابتكار وفقاً لمؤشر إدمان للثقة 2015 إنجازاً جديداً يضاف إلى مصفوفة المنجزات التي حققتها الدولة على مستوى المؤشرات الدولية والعالمية. وبين كذلك تقرير التنافسية العالمي لعام 2015 - 2014 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن الإمارات تقدمت سبع مراتب في مؤشر التنافسية الكلي خلال سنة واحدة لتتقدم إلى المرتبة 12 عالمياً والأولى عربياً، وفي المؤشر الفرعي حلت في المرتبة الثانية عالمياً في قلة العقبات التجارية.

وتعتبر الدولة من أكثر دول المنطقة جذبا للاستثمار، وذلك نتيجة للجهود المبذولة لتهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار، وتشير الأرقام الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 إلى أن الإمارات العربية المتحدة وخلال عام 2013 قد أصبحت الوجهة الثانية على مستوى دول غرب اسيا في قيمة التدفقات السنوية للاستثمارات العالمية بعد تركيا والأولى عربياً، وحققت دولة الامارات العربية المتحدة نمواً ملحوظاً في جذبها للاستثمارات الأجنبية، حيث نمت قيمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الدولة بنسبة 162% خلال الخمسة سنوات الماضية لترتفع قيمتها من 4 مليار دولار في عام 2009 الى 10.49 مليار دولار خلال عام 2013. كما بلغت القيمة التراكمية لإجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الدولة حتى نهاية عام 2013 قرابة 105.5 مليار دولار، وقيمة رصيد الاستثمارات الإماراتية في الخارج 63.2 مليار دولار لنهاية 2013 وتتربع على صدارة قائمة الدول العربية المستثمرة في الخارج من حيث الرصيد.

ونتيجة لذلك اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى كافة المستويات في الدولة لتنمية ودفع الاقتصادي الإماراتي وتحديداً قطاع التجارة الخارجية والاستثمار والقطاع الصناعي والذي تعنى به وزارة الاقتصاد إلى تعزيز التنوع وإبراز مكانة الإمارات التجارية على الخريطة العالمية وزيادة تنافسيتها على

المستوى العالمي بزيادة الصادرات الإماراتية وتعزيز تواجدتها في الأسواق العالمية الحالية وفتح أسواق جديدة.

وبلغت قيمة تجارة المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة 520.3 مليار درهم خلال العام 2013 وتساهم بما نسبته 33% من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية بشقيها المباشرة والمناطق الحرة خلال 2013 والبالغة ترليون و 585 مليار درهم. وشهدت تجارة المناطق الحرة في الإمارات خلال 2013 نمواً بنسبة 16% مقارنة مع 2012. وتتوزع تجارة المناطق الحرة خلال 2013 بما قيمته 286.1 مليار درهم قيمة الواردات، و 23 مليار درهم قيمة الصادرات، و 211.2 مليار درهم قيمة إعادة التصدير.

أولاً: المناطق الحرة في الإمارات:

تنبع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الإمارات كونها مصدر من مصادر جذب الاستثمار الاجنبي ونقل المعرفة وذلك ناتج من إهتمام الدولة والذي كان له الفضل الاكبر في النجاح والتميز وجعلها مثلاً يحتذى على مستوى العالم والتي تنقسم إلى المناطق الحرة التجارية والصناعية المتخصصة والخدمية والتي انشئت بناءً على أسس وأهداف واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة وتتمثل أهميتها للدولة في الآتي :-

- جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية.
- توليد مصادر للعمالات الأجنبية.
- زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات.
- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.
- إدخال تقنيات حديثة، واكتساب مهارات جديدة.
- إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة و تنمية وتطوير مهارتها.
- استغلال مرافق البنى التحتية والمزايا النسبية المتوفرة.
- تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية.
- تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية، بنوك ومصارف، خدمات النقل والاتصالات) حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة.

وبلغ عدد المناطق الحرة (36) منطقة حرة تم إنشاؤها لقطاعات وصناعات محددة من ضمنها الطاقة النظيفة والمتجددة والصناعة وقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، والإعلام، والمالية، والذهب والمجوهرات والرعاية الصحية، وتوزع المناطق الحرة في إمارات الدولة المختلفة، وتشهد تدفقات استثمارية في عدد من المجالات الصناعية والتجارية والخدمية.

ومن عوامل جذب الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الإستراتيجي للدولة كمدخل للأسواق الإقليمية، ووجود الفرص المتاحة للاستثمار في كافة القطاعات، وكذلك سهولة الإجراءات للاستثمار، والبنية التحتية المتوفرة وفوزها في استضافة معرض إكسبو 2020 وغيرها من العوامل والمراتب المتقدمة في تقارير التنافسية العالمية وآخرها الإمارات تحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لتصل إلى المركز 22 بين 189 بلداً في العالم يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015 والصادر عن البنك الدولي. ووفرت الدولة مقومات عديدة لقيام المناطق الحرة ومن أهمها توفر البنى التحتية كأحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات إلى المنطقة الحرة وتمثل بشكل أساسي بالخدمات اللازمة لعمل المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية، والمقومات الاقتصادية كتوفر المواد الأولية ومصادر الطاقة، لأنها تشكل عنصراً من عناصر تكاليف الإنتاج الرئيسية، وفرض التشريعات من القوانين والأنظمة والتعليمات، وهناك مقومات اقتصادية أخرى ثانوية تعتمد عليها الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المناطق الحرة ومن أهمها الرؤية الإستراتيجية المستقبلية للمناطق الحرة والأهداف الكلية للاقتصاد. بالإضافة إلى موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها ووارداتها، كما إن الدولة تركز على تنوع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط كمورد أساسي.

ومن اهم الحوافز الاستثمارية المقدمة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة:

- ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية .
- لاقبوع على تصاريح العمل .
- السماح بتحويل كافة الأرباح إلى الخارج .
- الإعفاء من ضريبة الأعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة وتصل في بعضها لمدة 50 عاماً.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها.
- الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.

- تتوافر في المناطق الحرة مستودعات للتخزين وكافة المستلزمات الأخرى التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية .

وتنقسم المناطق الحرة من حيث الأنشطة الرئيسية للاستثمار فيها وتختلف في اتجاهاتها الاستثمارية الأساسية وذلك لخدمة القطاعات المختلفة في الدولة، حيث أن منها ما يتجه إلى القطاع الخدمي، وأخرى للقطاع الصناعي، وأخرى للقطاع التجاري، وما إلى ذلك من الاتجاهات الاستثمارية المختلفة، وهناك مناطق حرة ليس لاستثماراتها اتجاه معين وإنما شاملة لعدة قطاعات لتوفر الخدمات الصناعية والتجارية في آن واحد: حيث يمكن تقسيم المناطق الحرة في الدولة إلى:

- المناطق الحرة الشاملة: تنوع الاستثمارات لتشمل القطاعات الصناعية والتجارية في آن واحد.
- المناطق الحرة المتخصصة: اتجهت استثماراتها للصناعات المتخصصة، حيث تعتمد هذه المناطق على الاتجاه نحو صناعات مختارة ضمن نطاق واحد.
- المناطق الحرة التجارية: وهي المناطق التي اختصت بالأنشطة التجارية من استيراد وتصدير
- المناطق الحرة الخدمية: وهي مناطق حرة اختصت بتوفير مساحات استثمارية للأنشطة الخدمية المختلفة كالخدمات المالية، أو الطبية، أو الإعلامية وغيرها.

ثانياً: التجارة الخارجية للمناطق الحرة:

شهد قطاع التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات تطوراً لافتاً وملحوظاً للفترة من 2009 – 2013، وذلك بسبب زيادة إجمالي الصادرات (الصادرات وإعادة التصدير) والواردات، وشهد إجمالي التجارة نمواً ملحوظاً فخلال عام 2009 كان إجمالي تجارة المناطق الحرة العاملة بالدولة 286.6 مليار درهم وصل إلى 520.3 مليار درهم خلال 2013 ويتوقع أن يتجاوز 600 مليار درهم خلال 2014.

أما بالنسبة إلى الواردات فقد حققت نمواً بنسبة 118% للعام 2013 مقارنةً بعام 2012، ووصلت إلى ما قيمته 7.4 مليار دولار. كما هو مبين في جدول وشكل رقم (1).

جدول رقم (1)

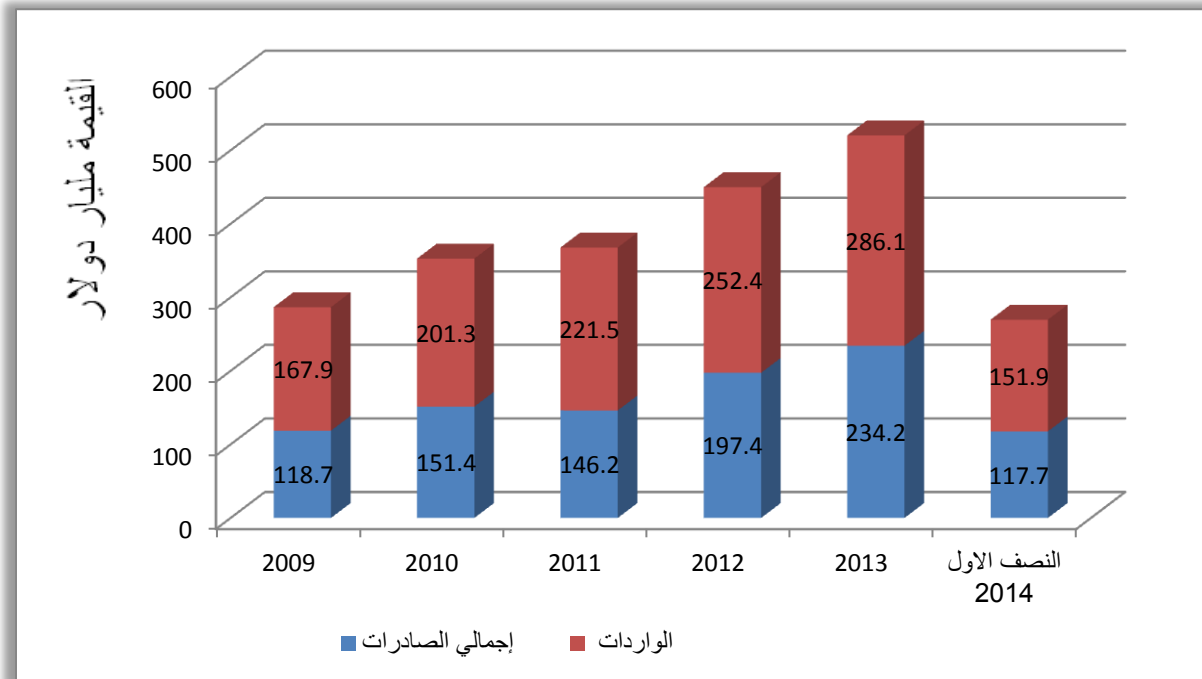
تطور حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة خلال (2009-2013، النصف الأول 2014)
(مليار درهم)

النصف الأول 2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
11.3	23.0	16.3	12.1	*151.4	*118.7	الصادرات غير النفطية
106.3	211.2	181.1	134.1	-	-	إعادة التصدير
117.7	234.2	197.4	146.2	151.4	118.7	إجمالي الصادرات
151.9	286.1	252.4	221.5	201.3	167.9	الواردات
269.6	520.3	449.8	367.7	352.8	286.6	إجمالي التجارة الخارجية
	16%	22%	4%	23%		النمو السنوي

*تم فصل ارقام إعادة التصدير بدأ من 2011، سابقا كانت من ضمن قيمة الصادرات.
المصدر الهيئة الاتحادية للجمارك، حسابات الباحث

شكل رقم (1)

تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة مع دل افتتا 2009 - 2013



ويلاحظ أن مساهمة إجمالي الصادرات شكلت نسبتها ما يقارب 45% من إجمالي التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الدولة خلال عام 2013، أما خلال الفترة السابقة وتحديداً 2009 فنسبتها تشكل 41%. والواردات شكلت ما نسبته 55% خلال عام 2013.

أهم صادرات السلع للمناطق الحرة 2013:

يعتبر السيجار والسجائر بأنواعها، واسلاك النحاس، والسفن وزيوت نפט وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية من أهم صادرات المناطق الحرة في الدولة خلال 2013. و بالنظر إلى الهيكل السلعي حسب بنود النظام المنسق لاربع بنود والمتوفرة بياناتها للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة أن أهم 10 سلع مصدرة خلال عام 2013 والتي تشكل ما نسبته 65% من مجمل صادرات المناطق الحرة في الإمارات خلال عام 2013، كما هو موضح في جدول رقم (2).

جدول (2)

صادرات المناطق الحرة لأهم السلع حسب القيمة 2013

(القيمة مليار درهم)

القيمة الصادرات 2013	الوصف	النظام المنسق (البنود)
5.218	سيجار بأنواعه وسجائر بأنواعها، من تبغ أو ابداله.	2402
2.220	أسلاك من نحاس .	7408
1.858	سفن وروافع عائمة وغيرها من السفن التي تعتبر الملاحة فيها ثانوية بالقياس لوظيفتها الرئيسية ؛ أحواض سفن عائمة ، أرصفة عائمة أو غاطسة للحفر أو للإنتاج.	8905
1.451	زيوت نפט وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نפט أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	2710
1.159	أجزاء معدة حصراً أو بصورة رئيسية للاستعمال مع الآلات والأجهزة الداخلة في البنود 84.25 لغاية 84.30.	8431
0.672	مباني مسبقة الصنع.	9406
0.627	منشآت (عدا المباني المسبقة الصنع الداخلة في البند 94.06) وأجزاء منشآت (مثل ، جسور ومقاطع جسور وبوابات سدود وأبراج وصواري شبكية وسقوف وهياكل سقوف وأبواب ونوافذ وأطرها وعتبات أبواب ومصاريح ومساند (درايزين) ودعامات وأعمدة) من حديد أو صلب ؛ ألواح وقضبان وزوايا	7308
0.593	سفن آخر ، بما في ذلك قوارب النجاة ، عدا قوارب التجديف.	8906
0.558	شاي، وان كان منكمها.	0902
0.477	أسلاك معزولة (بما فيها المطلية بالمينا أو بأوكسيد الألمونيوم) وكابلات معزولة (بما في ذلك الكابلات المتحددة المحور) وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء.	8544

المصدر الهيئة الاتحادية للجمارك. وزارة الاقتصاد- حسابات الباحث.

أهم سلع إعادة تصدير المناطق الحرة 2013:

أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية، وآلات المعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها وقارئات مغناطيسية وبصرية، وزيوت نפט وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، وسيارات وشاشات العرض والاماس والذهب تعتبر من أهم السلع المعاد تصديرها من المناطق الحرة في الدولة خلال 2013، والتي تشكل ما نسبته 62% من مجمل إعادة تصدير المناطق الحرة في الإمارات خلال عام 2013. كما في جدول (3).

جدول (3)

إعادة التصدير لأهم السلع حسب القيمة 2013 (القيمة مليار درهم)

القيمة إعادة التصدير 2013	الوصف	النظام المنسق (البند)
66.707	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة آخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر.	8517
17.376	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز، وآلات لمعالجة هذه البيانات، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	8471
12.694	زيوت نפט وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر محتوية على ما لا يقل عن 70% وزناً من زيوت نפט أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	2710
8.512	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص بما في ذلك سيارات الاستیشن وسيارات السباق.	8703
5.167	شاشات عرض "مونيتر" وأجهزة عرض "بروجكتر"، غير مندمج بها جهاز إستقبال للإذاعة المصورة (تلفزيون)؛ أجهزة إستقبال للإذاعة المصورة (تلفزيون)، وإن كانت مندمجاً بها جهاز إستقبال للإذاعة (راديو) أو جهاز تسجيل أو إذاعة الصوت أو الصورة.	8528
4.970	ماس.	7102
4.594	ذهب.	7108
3.534	أجزاء معدة حصراً أو بصورة رئيسية للأستعمال مع الآلات والأجهزة الداخلة في البنود 84.25 لغاية 84.30.	8431
3.517	حلي ومجوهرات وأجزاءها، من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة.	7113
2.924	أجزاء ولوازم للمركبات الداخلة في البنود من 87.01 لغاية 87.05.	8708

المصدر الهيئة الاتحادية للجمارك، وزارة الاقتصاد- حسابات الباحث.

أهم سلع واردات المناطق الحرة 2013:

أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية، وآلات المعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها وقارئات مغناطيسية وبصرية، وزيوت نפט وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، والذهب وسيارات وشاشات العرض والاماس والادوية تعتبر من أهم السلع واردات المناطق الحرة في الدولة خلال 2013، والتي تشكل ما نسبته 51% من مجمل واردات المناطق الحرة في الإمارات خلال عام 2013. كما هو مبين بجدول (4).

جدول (4)

واردات أهم السلع حسب القيمة 2013 (القيمة مليار درهم)

قيمة الواردات 2013	الوصف	النظام المنسق (البنود)
59.720	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة آخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر.	8517
19.455	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز، وآلات لمعالجة هذه البيانات، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	8471
18.781	زيوت نפט وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر محتوية على ما لا يقل عن 70% وزناً من زيوت نפט أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	2710
11.889	ذهب.	7108
10.227	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	8703
6.823	شاشات عرض "مونيتر" وأجهزة عرض "بروجكتر"، غير مندمج بها جهاز استقبال للإذاعة المصورة (تلفزيون)؛ أجهزة استقبال للإذاعة المصورة (تلفزيون)، وإن كانت مندمجاً بها جهاز استقبال للإذاعة (راديو) أو جهاز تسجيل أو إذاعة الصوت أو الصورة.	8528
4.781	أدوية (عدا الاصناف المذكورة في 30.02 أو 30.05 أو 30.06) المكونة من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي، مهياً في مقادير معايرة (بما فيها تلك المهياً في جرعات فقط عبر الجلد) أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة.	3004
4.695	حلي ومجوهرات وأجزاؤها، من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة.	7113
4.440	أجزاء ولوازم للمركبات الداخلة في البنود من 87.01 لغاية 87.05.	8708
4.414	نحاس نقي وخلائط نحاسية، غير مشغول.	7403

المصدر الهيئة الاتحادية للجمارك، وزارة الاقتصاد - حسابات الباحث.

ثالثاً: الهيكل الجغرافي لتجارة المناطق الحرة في الإمارات:

تبعاً لما تم تحليله سابقاً لقيم التجارة الخارجية للمناطق الحرة العاملة بالدولة من حيث أهم السلع فكان لا بد من أن يتم تسليط الضوء في هذا القسم لمعرفة أهم الشركاء التجاريين على مستوى واردات وصادرات وإعادة تصدير المناطق الحرة العاملة بالدولة وبدراسة أهم الشركاء التجاريين اتضحت مجموعة من الحقائق تقع ضمن إهتمام صانع القرار ويمكن تلخيص ما ورد في الجدول رقم (5):

أولاً: الواردات

- 1) الصين تأتي في المرتبة الأولى كأهم مصدر لواردات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 24.3%.
- 2) في المرتبة الثانية تأتي فيتنام كأهم مصدر لواردات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 8.1%.
- 3) أمريكا تأتي في المرتبة الثالثة كأهم مصدر لواردات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 7.2%.
- 4) الهند تأتي في المرتبة الرابعة كأهم مصدر لواردات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 6.2%.
- 5) وخامساً اليابان وسادساً كوريا الجنوبية تليها بريطانيا والمانيا وفرنسا وإيطاليا لتشكّل أهم 10 دول ما نسبته 67.6% من إجمالي واردات المناطق الحرة العاملة بالدولة لعام 2013.

ثانياً: الصادرات

- 1) الهند تأتي في المرتبة الأولى في قيمة صادرات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 11.8%.
- 2) في المرتبة الثانية تأتي بريطانيا بوزن نسبي 9.3%.
- 3) العراق تأتي في المرتبة الثالثة كأهم مستقبل لصادرات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 7.9%.
- 4) إيران تأتي في المرتبة الرابعة كأهم مستقبل لصادرات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 7.4%.
- 5) وخامساً السعودية وسادساً المانيا تليها أمريكا والأردن وروسيا الاتحادية.
- 6) نسبة تركيز صادرات سلع المناطق الحرة العاملة بالدولة مع أهم عشر شركاء تجاريين بوزن نسبي 53.4%.

ثالثاً: إعادة التصدير

- 1) السعودية تأتي في المرتبة الأولى كأهم وجهة لإعادة تصدير المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 18.2%.
- 2) العراق في المرتبة الثانية تأتي بوزن نسبي 10.1%.
- 3) إيران تأتي في المرتبة الثالثة بوزن نسبي 9.1%.
- 4) هونغ كونج تأتي في المرتبة الرابعة كأهم مستقبل لإعادة تصدير المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 5.1%.
- 5) وتبلغ نسبة تركيز إعادة تصدير سلع المناطق الحرة العاملة بالدولة مع أهم عشر شركاء تجاريين بوزن نسبي 59.4%.

جدول رقم (5)

(القيمة مليار درهم)

الشركاء التجاريين للمناطق الحرة العاملة بالدول لعام 2013

إعادة التصدير			الصادرات			الواردات		
النسبة المئوية من الإجمالي	القيمة	الدولة	النسبة المئوية من الإجمالي	القيمة	الدولة	النسبة المئوية من الإجمالي	القيمة	الدولة
18.2%	38.44	السعودية	11.8%	2.71	الهند	24.3%	69.67	الصين
10.1%	21.38	العراق	9.3%	2.14	لبريطانيا	8.1%	23.27	فييتنام
9.1%	19.23	إيران	7.9%	1.82	العراق	7.2%	20.60	الولايات المتحدة
5.1%	10.70	هونج كونج	7.4%	1.71	إيران	6.2%	17.73	الهند
3.7%	7.90	الهند	4.8%	1.10	السعودية	5.9%	16.90	اليابان
3.7%	7.80	الكويت	2.7%	0.62	مالطا	4.6%	13.21	كوريا الجنوبيه
2.8%	5.98	قطر	2.6%	0.59	ألمانيا	3.6%	10.31	بريطانيا
2.7%	5.60	مصر	2.4%	0.56	الولايات المتحدة	2.9%	8.25	ألمانيا
2.1%	4.41	باكستان	2.4%	0.54	الأردن	2.6%	7.45	فرنسا
1.9%	3.94	لبنان	2.1%	0.47	روسيا الاتحادية	2.1%	6.05	ايطاليا
59.4%	125.40	المجموع	53.4%	12.26	المجموع	67.6%	193.43	المجموع

المصدر الهيئة الاتحادية للجمارك، وزارة الاقتصاد- حسابات الباحث.

التوصيات والخاتمة:

المرحلة القادمة مرحلة عمل وبناء وعلى كافة الأصعدة للاستفادة القصوى من الامكانيات فرص النمو والتطور والازدهار وتحقيق مراتب متقدمة على مؤشرات التنافسية العالمية والاستفادة من إهتمام المبادرات التي تقوم بها الدولة ومن أعلى المستويات وصولاً لتحقيق رؤية الإمارات 2021 المرتبطة ببناء اقتصاد تنافسي منيع.

ولعل الخطوات التي اتخذتها الدولة في الجانب التجاري ومنها إنشاء المناطق الحرة المعنية بالجانب الخدمي أو التجاري أو الصناعي أو المتخصصة، وكذلك اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات الاستثمار واتفاقيات التعاون في المجال التجاري والاقتصادي واتفاقيات النقل الجوي وغيرها، كما أن اتفاقيات التجارة الحرة التي تبرمها الدولة ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تدخل مخرجات المناطق الحرة ضمن ما يتم تميزه في أفضلية تجارية؛ عبارة عن مبادئ اساسية تفيد في تهيئة البنية المتميزة للدولة مما جعلها من اهم المركز التجارية على مستوى العالم وذات بيئة مشجعة للإستثمار الاجنبي.

أما الجانب الآخر والذي لا بد من ذكره، كنقطة قوة وهو من خلال الاستفادة من الموقع الجغرافي المميز للإمارات العربية المتحدة حيث تتوسط منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا كما أن فيها موانئ بحرية تتميز بأقصى درجات الكفاءة في الحمولة والتخزين مع كافة التسهيلات اللازمة. كما أن الإمارات تملك المقومات التنافسية التي تجعلها قادرة على مواجهة التحديات واستمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث يوجد في الدولة حالياً أكثر من 36 منطقة حرة بالإضافة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري والاستثماري التي تنتهجها الدولة وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح بنسبة 100 في المائة وحيوية الصناعات والقطاعات غير النفطية وسهولة توفير المواد الخام ومصادر الطاقة الرخيصة وانعدام الضرائب وغيرها من المقومات التي تجعل من بيئة العمل في الإمارات أكثر تنافسية على مستوى العالم. ولا بد من الإشارة إلى التقدم الذي سجلته الإمارات في مجال بناء قاعدة تكنولوجية وصناعية وتقنية متقدمة بالإضافة إلى تقدمها المشهود في مجال الطاقة المتجددة..

التوصية:

في هذه الدراسة تم تبيان النشاط التجاري فقط للمناطق الحرة العاملة بالدولة وتبين مدى أهميتها حيث تشكل ما نسبته 33% من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية، مع أن نشاط الخدمات في المناطق الحرة لا يستهان به، وعلية لا بد من ان يكون هناك جهة إتحادية تشرف على توفير منجزات هذه المناطق بالارقام، حيث ان المناطق الحرة مكون من مكونات الاقتصاد الوطني ولا بد من ان تكون متوافرة إحصاءات موحدة ولجميع الانشطة التي تمارس داخل المناطق الحرة. ولا بد من الترويج لهذه المناطق وذلك بإقامة المعارض على المستوى الوطني أو المشاركة في المعارض الخارجية ولا سيما المتخصصة سواءاً بالمنتجات الصناعية المحلية، او الخدمية.